# قَانُون الْجَمع العَام

*نعرض فيما يلي : "القانون المُنظّم للنّقاش في الجَمع العام"، أو اختصارًا : "قانون الجمع العام"، ليس على شكل قانون صرف، ولكن على شكل نص بيداغوجي، يجمع (من جهة أولى) بين شرح المشاكل السّلبية التي تكرّرت خلال الجُموعات العامّة الماضية، (ومن جهة ثانية) بين الحلول المُلائمة، وهي مَطروحة على شكل **قَواعد** أو **بُنود** قانون :*

1) حول **التّوقيت**، كُنّا نُعْلِن عادة أن الجمع العام المُقبل سيبتدئ مثلا على الساعة 19 مساءً. لكننا لا نبدأ عمليا في الجمع العام إلاّ عند قرابة الساعة 19 و 45 دقيقة. فتضيع منّا 45 دقيقة. وهذا سلوك عشوائي، ومُتخلّف، ولا بُدّ من تصحيحه. لأن الجدّية التي لا تقترن بالدّقة، تتحول إلى تقاليد التّراخي أو الإنحلال. لذا، يجب وضع قاعدة صارمة، **تُوجب الشّروع الفعلي في الجمع العام، في الساعة المُحدّدة سلفًا لبدايته، وبدون أيّ تأخّر في هذه السّاعة المُحدّدة. وذلك مهما كان عدد الأشخاص الحاضرين أو الغائبين.**

2) كانت **مُدّة الجمع العام** تدوم عادة أكثر من المعقول (أي من 5 إلى 6 ساعات)، فَيُرْهِق طول المُدّة المشاركين في الجمع العام، ويضطرّ كثيرون من المناضلين إلى مغادرة الجمع العام قبل نهايته، ودون معرفة خُلاصته. ولهذا السبب، قد لا يعود بعض المناضلين مرة ثانية إلى الجمع العام. لأنهم لا يتحمّلون طُوله، أو لأنهم لا يطيقون الفوضى الشائعة فيه. الشيء الذي يفرض بأن نضع "قاعدة" صارمة، تقول : **يختار الجمع العام مُسْبَقًا المُدّة القُصْوَى للجمع العام، ويُحدّدها مثلا في ساعتين ونصف. فإذا استنفد الجمع العام هذه المُدّة المُحدّدة، يُقرّر مُسيّر الجمع العام رَفْع الجلسة إلى أجل آخر مُحدّد، ولو لم يستنفذ الجمع العام كلّ نقط جدول أعماله، ولو لم يستنفذ لائحة المُتدخّلين. ودون الخضوع لِمَنْ يرغب في إطالة النقاش. ويُعْلن مُسيّر النقاش أن الجمع العام المُقبل سوف يَسْتأنف النقاش عند نفس النقطة التي رُفِع عندها.**

3) يدور عادةً النقاش الأوّلي، خلال بداية الجمع العام، حول تحديد نقط **جدول الأعمال**. ويَدُوم أكثر من المعقول (أي حوالي ساعة، أو ساعة ونصف)، ويتحوّل هذا النقاش حول جدول الأعمال إلى تدخّلات سابقة لأوانها. وهذا النقاش (حول نقط جدول الأعمال) هو مضيعة للوقت. لماذا ؟ أولا، لأن المتدخّلين لا يحترمون (فيما بعد) الإلتزام بنقط جدول الأعمال المُحدّدة. وثانيا، لأن جزءًا من الجمع العام يقبل دائما بأن يقول المُسجّلون في لائحة التّدخّلات كلّ ما يريدون، ولو كان كلامهم خارجًا عن مواضيع نقط جدول الأعمال. وبالتالي، يجب وضع قاعدة صارمة، تقول أنه : **لا فائدة لضياع الوقت في محاولة تحديد**

**نُقط جَدول أعمال لا يحترمه المُتدخّلون. حيث أن مُسيّر النقاش، ومنذ بداية الجمع العام، يقترح فورًا (على الجمع العام) جدولاً للأعمال، يتضمن مثلا النقط الرئيسية التالية : « (1) النقطة الأولى كَذَا وكذا، (2) النقطة الثانية كذا وكذا، (3) نقط أخرى غير مُحدّدة (تسمح للمُتدخّلين بأن يتناولوا قضايا أخرى مُتنوّعة)». ثم يفتح مُسيّر النقاش فورًا لائحة واحدة ومُغلقة للراغبين في تناول الكلمة، أو في التَّدَخّل. ونعمل بلائحة واحدة مُغلقة بهدف تلافي الرّدود اللاّمُنْتهية، أو التّدخّلات الاعتباطية. ونَسْمَح لكل مُتدخّل، بأن يتكلّم في أيّة نقطة من بين هذه النقط المُحدّدة من جدول الأعمال، أم في غيرها، وبدون ترتيب في تناول هذه النقط. بشرط أن لا يتجاوز كلّ مُتدخّل الوقت المُحدّد لكل تدخّل (ونحدّده عادةً في 3 أو 5 دقائق).**

4) نفضّل عادة عرض **تقاريرَ** عن أعمال اللّجان قبل بداية المُداخَلات العادية. لكن مع احترام القاعدة الصارمة التالية : (أ) **يجب أن يكون الشخص الذي يريد تقديم تقرير عن لجنة وظيفية مُعينة أن يكون حقّا مُكَلّفا من طرف تكل اللجنة. (ب) يجب أن يكون تقريره مكتوبا، وليس شفويا. ت) يجب أن لا تتجاوز مدة عرض التقرير 2 دقائق. (ث) لا تتطلّب عادة هذه التقارير مُصادقة الجمع العام عليها. (ج) يمكن لمن يريد التعليق على تقرير ما أن يفعل ذلك، لكن فقط أثناء تدخّله العادي، حينما يحين دوره في لائحة المُداخَلات.**

5) خلال بداية الجمع العام، يريد كثيرون من المناضلين أن يقدّموا "**أخبارًا**" للحاضرين. فإذا سمحنا بعرض هذه "الأخبار"، فإن عددها يمكن أن يصل أحيانا إلى 10 أو 20 "خبرًا". وغالبا ما يتحوّل عرض كل "خبر" إلى شرح مُفصّل، أو إلى "تدخّل سياسي" طويل. أو قد يكون هذا "الإخبار" مجرّد تعليق، أو مُجرّد حيلة لعرض رأي سياسي، ولا يحتوي على أيّ خبر حقيقي. ولتقليص هذه التّجاوزات، يجب وضع قاعدة صارمة، تَفْرض ما يلي : **يجب على كلّ من يريد تقديم "خبر" ما للجمع العام، بأن يُقدّم ذلك "الخبر" مكتوبا على ورقة إلى مُسيّر النقاش. (وكتابة "الخبر" تفرض على صاحبه بأن يكون مُوجزا، ودقيقا، وغير مُرتجل). ومُسيّر النقاش هو الذي يفحص هذه "الأخبار" المكتوبة، ويقرأ منها بتركيز، فقط ما هو "خبر" فعلي، ومُفيد، ولا يقرأ منها ما هو غير ذلك. وتضاف، في ما بعد، هذه الأخبار المكتوبة إلى أرشيف "حركة 20 فبراير"، لكي تحفظ ضمن وثائقها.**

6) بعض الحاضرين في الجمع العام يُلِحّون على **تناول الكلمة** فورًا، ولو أنهم غير مُسجّلين في لائحة المُداخَلات، ولو أن دورهم في المُداخَلات لم يحن بعدُ، وذلك بدعوى أنهم يريدون طرح "نقطة نظام" حول تسيير النقاش، أو "مُلتمس"، أو "توضيح"، أو "رَدّ"، أو "تَصْوِيب"، أو "تصحيح"، أو "تدقيق"، إلى آخره. وإذا سمح الجمع العام بمثل هذه الأساليب العشوائية، فإنها تكثر أكثر مِمّا يمكن تحمّله، ويصبح من

المستحيل تنظيم النقاش أو ضبطه. لهذا يلزم أن نضع قاعدة صارمة، تقول : **يجبُ على كل من يرغب في تقديم "نقطة نظام"، أو "مُلتمس"، أو "توضيح"، أو "تدقيق"، أو "تصحيح"، إلى آخره، أن يُقدّمه مكتوبًا على ورقة، وأن يعطيّه إلى مُسيّر النّقاش. ومُسيّر النقاش هو الذي يقرأ هذه الورقات، ويقرأ بتلخيص ما يستحق فعلا بأن يُعرض على الجمع العام، ويرفض قراءة ما لا يستحق أن يُقرأ.**

7) خلال التّجربة الماضية، يحضر عادةً في الجمع العام ما يتراوح بين 100 و 200 شخص. ويُسجّل مُسيّر النقاش **لائحة** أولى للراغبين في تناول الكلمة. وغالبًا ما يتراوح عدد الراغبين في تناول الكلمة ما بين 15 و 30 شخص. وبعد استنفاد اللاّئحة الأولى، يُسجّل مُسيّر النقاش لائحة ثانية. وربّما لائحة ثالثة. زيادة على ذلك، فإن عددًا من الحاضرين يُصرّون، من لحظة لأخرى، على تناول الكلمة، ولو لم يكونوا مُسجّلين في لائحة المُداخَلات، أو ولو أن دورهم في الكلام لم يَحِن بعدُ. فتطول مُدّة الجمع العام أكثر مِمّا يمكن تحمّله. لذا يجب وضع قاعدة صارمة، تقول : **يجب على مُسيّر النّقاش أن يُسجل لائحة واحدة فقط للرّاغبين في تناول الكلمة (المُداخَلات). وتُصبح هذه اللاّئحة مُغلقة. وبعد استنفاذها، يمرّ فورًا مُسيّر النقاش إلى خُلاصة (أو خُلاصات، أو قرارات) الجمع العام، ثم يُعلن عن انتهاء الجمع العام. (والهدف من هذا الأسلوب هو أنه يفرض على كلّ المتدخّلين أن يتعلّموا كيف يُهيّئون مُداخَلاتهم قبل انعقاد الجمع العام، ويفرض عليهم أن يتعلّموا كيف يُنظّمون أفكارهم، لكي يعرضوا أهمّ ما عندهم خلال تدخّلهم العادي، وبشكل مُوجز، ومُتَعَقّل، ضمن اللاّئحة الأولى والوحيدة).**

8) يعتقد بعض المناضلين أنه يحقّ لهم أن يأخذوا الكلمة متى شاءوا خلال الجمع العام، دون الخضوع لمُسيّر النقاش، ودون الخضوع لأي **نظام** كان. ويُصرّون على تناول الكلمة، ولو لم يسمح لهم مُسيّر النقاش بذلك. ولا يحترمون القانون المنظم للنقاش، ولا يحترمون الأشخاصَ الحاضرين. فكيف يمكن لمن لا يحترم القانون المُنَظّم للنقاش في الجمع العام أن يقدر على احترام أي قانون آخر يُنظم الحياة في المُجتمع ؟ يجب وضع قاعدة صارمة، تقول : **يُمنع على أي كان أن يتكلّم إذا لم يسمح له مُسيّر النقاش بالكلام. وكل من أصرّ على الكلام بدون إذن من مُسيّر النّقاش، يُوجه له المُسيّر فورا إنذارا أولا، فإن استمر، يُوجه له إنذارا ثانيا، فإن استمرّ، يطلب مُسيّر النقاش من مساعديه أن يُخرجوا فورًا هذا الشخص الفوضوي من قاعة الجمع العام.**

9) كما يجب وضع قاعدة صارمة، تقول : **يجب تَأَسِيس فِرْقَة، أو عدّة فرق، (وتتكوّن كل فرقة من 4 أو 5 أشخاص)، ومهمّة هذه الفرق هي مُساعد مُسيّر النقاش على تنظيم النقاش، وضبطه، وتنفذ أوامر مُسيّر النقاش، المُتعلّقة بطرد أي شخص لا يحترم القانون المُنظّم للنقاش إلى خارج قاعة الاجتماع، أو تقوم هذه الفرق بِحَثّ الحاضرين في الجمع**

**العام على عدم التدخين، أو عدم الكلام الثنائي، أو عدم استعمال الهاتف المنقول.**

10) خلال التجربة الماضية، وعند نهاية كلّ جمع عام، كنّا دائما نجد صعوبات كبيرة في عمليّة استخراج **خُلاصَات النقاش**. وكانت العادة المعمول بها هي أن المُقرّر، أو المُسيّر، يقرأ ملخص المُداخلات، ويبحث فيها على الأفكار أو الاقتراحات التي وردت على لسان أكثر من مُتدخّل واحد. فيُقدّم المُسيّر خُلاصةً هي عبارة على مجموع الاقتراحات التي تكررت في المُداخلات أكثر من مرة واحدة. وهذا الأسلوب غير عقلاني. لماذا ؟ أولا، لأنه لا شيء يُثبت أن اقتراحا ذُكِر مثلا ثلاثة أو أربع مرات يحظى بموافقة أغلبية الحاضرين. وثانيا، لأن اقتراحا ذُكِر مرة واحدة، ولم يُعلّق عليه المُتدخّلون، يمكن أن يكون بديهيا، وأن تكون غالبية الحاضرين موافقة عليه. وبالتالي يجب وضع قاعدة صارمة، تقول : **عندما يحين وقت بلورة خُلاصة الجمع العام : (أ) يجب على مُسيّر النّقاش، أن يُسجّل كل الاقتراحات العَمَلِيّة الهامّة التي وردت في مُداخلات المُتدخّلين. (ب) يجب على مُسيّر النقاش أن يُخْضِع كلّ اقتراح عملي هام قُدّم إلى الجمع العام، إلى عمليّة التصويت، وذلك بشكل سريع، عبر رفع الأيدي، للتّصويت عليه إمّا ب "نَعَمْ"، وإمّا ب "لاَ". (ت) إذا حَظِيَ اقتراح مُحدّد بعدد من الأصوات المُؤيّدة له (نَعَمْ) يفوق عدد الأصوات المُعارضة له (لاَ)، يُعتبر فورًا هذا الاقتراح ضمن خُلاصات أو قرارات الجمع العام. وإذا حَظِيَ اقتراح مُحدّد بعدد من الأصوات المُعارضة له، يفوق عدد الأصوات المُؤيّدة له، يعتبر فورًا أنه مرفُوض من طرف الجمع العام. (ث) تصبح خلاصة الجمع العام (أو قراراته) هي مجموع تلك الاقتراحات العملية التي صادقت عليها غالبية الجمع العام.**

11) حدث مرارا أن نتائج الجمع العام، أو قراراته، أو خُلاصاته، لا **تُنْشَر** على الصفحة الالكترونية الرسمية ل "حركة 20 فبراير"، أو تُنشر ناقصة، بسبب حُصول تهاون، أو غموض، أو سوء تفاهم، أو غير ذالك. فلا تصل تلك القرارات، أو المعلومات، أو الخُلاصات، إلى المناضلين، أو إلى الرأي العام. وقد تفشل أنشطة "الحركة" المُبرمجة، بسبب هذا التقصير في نشر قرارات الجمع العام. لذا يجب سن قاعدة صارمة، تُوضّح ما يلي : **بعد انتهاء الجمع العام، يتّصل مُسيّر النقاش هو شخصيا بالمناضل المسئول الرئيسي على "لجنة الإعلام"، ويُسلّمه ورقة (أو أوراق) مكتوب عليها تاريخ انعقاد الجمع العام، وخُلاصاته، أو قراراته، أو بياناته، أو برامج أنشطة الحركة، أو غيرها. مع وضع إشارة مكتوبة تُوَضّح ما هو مُقَرّر للنشر الرسمي للحركة، وما هو مُقَرّر للحفظ في الأرشيف فقط. ويجب بالضرورة أن تكون هذه الأوراق مُوقّعة من طرف مُسيّر النقاش في الجمع العام، وكذلك من طرف المُقَرّر الذي ساعده. وبعد استعمال هذه الأوراق من طرف "لجنة الإعلام"، تُسَلّم هذه الأوراق إلى المسئول عن "لجنة الأرشيف"، بهدف حفظها ضمن أرشيف أو وثائق "حركة 20 فبراير".**

12) من المُؤسف أن تظلّ أعمال الجمع العام غير **مُوثّقة**. حيث أن كلّ ما يُتداول خلال الجمع العام من خُلاصات، وقرارات، واقتراحات، وإخبارات، وأرضيات، وآراء، وأنشطة، وأحداث، تضيع كلّها مع نهاية الجمع العام. ومع مرور الوقت، لا يبقى منها أي شيء يُذكر. وحتى ما ينشر على الصفحة الالكترونية الرّسمية ل "حركة 20 فبراير"، ينتهي هو كذلك إلى الزّوال. فلا يستطيع أي أحد الرجوع إلى الخُلاصات الماضية، أو إلى الوثائق القديمة. وهذا التصرف خاطىء، وغير معقول. لذا يجب وضع قاعدة صارمة، تقول : **يجب خلق لجنة صغيرة قارّة، ودائمة، تُسمى "لجنة الأرشيف"، أو "لجنة المحفوظات"، وتُعنى بجمع، وحِفظ، وصيّانة، كلّ ما يتعلّق بحياة "حركة 20 فبراير"، مثل ملخّصات المُداخلات في الجموع العامة، وخُلاصاتها الرسمية، والاقتراحات التي تُقدّم مكتوبة إلى الجمع العام (سواءً كانت مقبولة، أم مرفوضة، من طرف الجمع العام)، وكذلك حفظ الأرضيات التي تُناقش في أوراش الحوار، أو في الأيام الدراسية، أو في المُلتقيات الجهوية، أو الوطنية، إلى آخره. وتبقى هذه الوثائق مِلكية للجمع العام ل "حركة 20 فبراير". حيث إذا انسحب عضو من "لجنة الأرشيف"، فإنه يتوجب عليه تسليم تلك الوثائق كاملة إلى من أُنْتُخِب خلفًا له. (كما يمكن للجمع العام، إن اقتضى الحال، أن يُكلف "لجنة الإعلام" بهذه المهمة، وذلك بدلا من "لجنة خاصة بالأرشيف").**

13) يَحْدث في عدّة مناسبات أن الجمع العام يُفاجأ بأنه لا يتوفّر على **مكان** لائق يمكن أن يجتمع فيه. ولتلافي مثل هذه المُفاجآت السّلبيّة، يجب وضع قاعدة صارمة، تقول : **تَتكلّف "لجنة اللّوجسْتِيك" بالتفكير المُسبق، في الإتصال بالأحزاب، أو بالنقابات، أو بالجمعيات، التي يُمكن استعارة مَقرّاتها، بهدف عقد الجمع العام فيها. كما يجب على "لجنة اللوجستيك" أن تُفكّر في إعداد هذه المقرّات، مع الحرص على أن تتوفّر في هذه المقرّات شروط السّعة (المساحة)، والكراسي، والتّهوية الكافية، وما شابه ذلك.**

14) في ما يخص **تَسْيير النقاش** في الجمع العام، نُعاني من مشكلين : إمّا أننا لا نجد مُتطوّعا كُفئًا لتَسْيير النقاش، وإمّا أن نفس الشخص يتكرّر في منصب تَسْيير النقاش إلى حدّ أنه يصبح مُحتكرا لهذه الوظيفة الحسّاسة. وقد يميل البعض من الذين يُسَيّرون النقاش إلى استعمال هذه الوظيفة لأغراض ذاتية. بينما نحن نودّ أن يتناوب على هذه الوظيفة أكبر عدد مُمكن من المناضلين. لذا، يجب وضع قاعدة صارمة تقول : **يحرص الجمع العام، من فترة لأخرى، على تنظيم دَوَرَات تَكْوِينيّة وتَدْرِيبيّة، هدفها هو تعليم أكثر ما يمكن من المناضلين قواعد وفُنون تسيير النقاش، (في أي نوع من الجُمُوعَات العامة، مثلا في "حركة 20 فبراير"، أو في جمعيات، أو نقابات، أو جماهير، إلى آخره). وهذه الوثيقة الحالية (قانون**

**الجمع العام) تصلح كمباديء عامّة، لبرنامج هذا التّكوين أو التّدريب.**

*ونعرض في ما يلي، **بنودًا أخرى إِخْتِيارية** (أي غير إجبارية)، يمكن أن يكون استعمالها مفيدا، **حسب ظروف، وشروط**، كل جمع عام مُحَدّد :*

يجب على المناضلين الذين يرغبون في تَرشيح أنفسهم لتسيير النقاش داخل الجمع العام أن يَدْرُسُوا مُسْبَقًا (أي قبل انعقاد الجمع العام) مُجمل القضايا التي يَفْترضون أنها سوف تُطرح داخل الجمع العام المُقبل. والهدف من ذلك هو الاستعداد لتحمّل مسئولية تسيير نقاش الجمع العام، وتوفير أكثر ما يمكن من الحظوظ لإنجاحه.

يجب أيضا على المناضلين الراغبين في تَرشيح أنفسهم لتسيير النقاش داخل الجمع العام، أن يُهَيّئوا **مُسبقًا** مُسْوَدّة جدول الأعمال المُحْتَمل، أو المُلائم. كما عليهم أن يُعِدّوا مُسْوَدّة خُلاصات مُمْكِنة لاقتراحها في ما يخص كل نقطة من بين نقاط جدول الأعمال الافتراضي (ولو أن تطور النقاش في الجمع العام سوف يفرض بالضرورة تطوير، أو تغيير، مشاريع تلك الخُلاصات).

وخلال انعقاد الجمع العام، وبعد اتفاق الجمع العام على جدول أعمال مُقترح، يجب تقسيم جدول الأعمال إلى 2 أو 3 قضايا أساسية، لا أكثر. وبعد ذلك، وإذا رأى مُسَيّر النقاش فائدة في ذلك، وإذا وافق الجمع العام على ذلك، يُمكن تقسيم الجمع العام فورًا إلى 2 أو 3 وَرَشَات (جمع وَرْش) مُؤقّتة. وكل ورش يناقش نقطة واحدة فقط من جدول الأعمال. وكل عضو من الجمع العام هو حُرّ في أن يُشارك في الورش الذي يختاره، أو الذي يَهُمّه أكثر من غيره.

تعمل هذه الأوراش بشكل مُتَوَاز (أي في نفس الوقت). وبعد انتهاء النقاش داخل الأوراش، يُحرّر كل ورش تقريرا أو خلاصة مُفَصّلة حول النقاط التي درسها.

يجتمع من جديد الجمع العام بأكمله، وتُقدّم له تقارير أو خُلاصات مُختلف الأوراش. وتُصبح خلاصة الجمع العام تَتَكَوّن من جَمْع، أو من تَرْكِيب، مُختلف الخُلاصات التي أَعَدّتها الأوراش السالفة الذكر.

وبهذه الأساليب، يصبح الجمع هادئا، عَمليّا، مُفيدًا، ومُنْتجا. كما أن مُدة الجمع العام تصبح قصيرة (مثلا 2 ساعات بدلا من 5 ساعات). ويرجع المُشاركون في الجمع العام إلى ديارهم بدون إرهاق ولا توتّر. فَتَتَقَوّى "الحركة"، ويكبر مفعولها.

عبد الرحمان النوضة

(وحُرّر في يوم الخميس 18 أكتوبر 2012، وقُدم فيما بعد للجمع العام لكي يتبنّاه ويعمل به).